شبكة المعلومات الجامعية

بسم الله الرحمن الرحيم

شبكة المعلومات الجامعية

شبكة المعلومات الجامعية

التوثيق الالكتروني والميكروفيلم

شبكة المعلومات الجامعية

جامعة عين شمس

التوثيق الإلكتروني والميكروفيلم

قسم

نقسم بالله العظيم أن المادة التي تم توثيقها وتسجيلها علي هذه الأقراص المدمجة قد أعدت دون أية تغيرات

يجب أن

تحفظ هذه الأقراص المدمجة بعيدا عن الغبار

بالرسالة صفحات لم ترد بالأصل

شبكة المعلومات الجامعية

بعض الوثائق الأصلية تالفة

B11٤٥٥

جامعة الاسكندريـــة
كلية التجـــارة
قسم المالية العامـــة

أثر عجز شركات قطاع الأعمال العام على الموازنة العامة في مصر خلال الفترة من عام ١٩٧٤ إلى عام ١٩٩٤/٩٣

"دراسة تحليلية"

رسالة مقدمة من:

ابراهيم الدسوقي عز الدين محمد مصطفى الشريف

للحصول على درجة دكتوراه الفلسفة في الاقتصاد العام "مالية عامة"

اشراف

الاستاذ الدكتور
محمد أحمـــد عبد اللاه
أستاذ المالية العامة
ونائب رئيس جامعة الاسكندرية

الاستاذ الدكتور
عبد العزيز علي السوداني
أستاذ المالية العامة
كلية التجارة – جامعة الاسكندرية

١٩٩٨

بسم الله الرحمن الرحيم

رَبَّنَا وَسِعْتَ كُلَّ شَيْءٍ رَحْمَةً وَعِلْمًا

صدق الله العظيم

(سورة غافر، الآية ٧)

إهـــداء إلى:

- روح والدي رحمه الله،
- والدتـــي.
- زوجتي ورفيقة عمـري
- أولادي: هبـه - عمرو - ريهام.
- إلى كل من يستمعون القول فيتبعون أحسنه.

لجنة الحكم على الرسالة

أ. د. يونس أحمد البطريق	أستـــــاذ الماليـــة العامـــة بكلية التجارة جامعة الاسكندرية	**رئيسا**
أ. د. محمد أحمد عبد اللاه	أستـــــاذ الماليـــة العامـــة ونائب رئيس جامعة الاسكندرية	**مشرفاً وعضوا**
أ. د. عبد العزيز علي السوداني	أستاذ الماليـة العامـة بكليـة التجـارة جامعة الاسكندرية	**مشرفاً وعضوا**
د. وجدي هندي إبراهيم هنـدي	رئيس مجلس ادارة شركة بور سعيد للأقطان	**عضـوا**

شكر وتقديـــر

بعد الحمد والشكر لله العلي القدير على فضله ونعمته علي وعلى مايسره لي من مساندة وعون أساتذتي الكرام لإتمام هذا البحث فإن مايسعدني ويشرفني حقاً التقدم بخالص الشكر والتقدير والإمتنان لكوكبة من العلماء تجاوز شذى فكرهم وعلمهم النطاق المحلي.

لذا فإن الباحث يتجاوز قدره متى حاولت كلماته أن توجه الشكر إلى الاستاذ الدكتور/ **يونس أحمد البطريق** الذي تتلمذت على يديه طوال فترة دراستي بالكلية حتى وقوفي بين دفتي علمه مناقشاً لهذه الرسالة وأخيراً وليس آخرا تفضل سيادته مشكوراً بقبول المشاركة في مناقشة الرسالة رغم ضيق وقته وكثرة مشاغله أسأل الله أن يجزيه عني خير الجزاء.

وشكري وثنائي وعرفاني بالجميل للاستاذ الدكتور/ **محمد أحمد عبد اللاه** لحسن توجيهاته وعظيم إرشاداته ولما وفره لي من بيانات أعانتني على اتمام البحث وإبرازه في صورته الحالية.

كما أتقدم بالشكر والأمتنان والتقدير لاستاذي الذي تتلمذت على يديه وهداني إلىالطريق القويم لأسير فيه، وأعطاني علماً فياضاً ومنحني من وقته وجهده الكثير الأستاذ الدكتور/ **عبد العزيز علي عبد السيد السوداني** فله مني كل الشكر والثناء ومن الله خير الجزاء.

كما أتوجه بخالص الشكر والتقدير والامتنان للاستاذ الدكتور/ **وجدي هندي ابراهيم هندي** على تفضله بقبول المشاركة في لجنة الحكم على الرسالة بالرغم من كثرة أعبائه ومسنوليات سيادته وضيق وقته مما يعتبره الباحث شرفاً عظيماً له.

ولعل تلك الكلمات يكون لها قدره على اختراق حاجز العالم الآخر طالباً من الله تعالى رحمة واسعة لأستاذ طيب الذكر أسكنه الله فسيح جناته الاستاذ الدكتور/ **عبد الكريم صادق بركات** رحمه الله.

وأتوجه بخالص الشكر والعرفان والتقدير إلى أساتذتي الأجلاء بقسم المالية العامة الاستاذ الدكتور/ **حامد عبد المجيد دراز**، والاستاذ الدكتور/ **المرسي حجازي**، والاستاذ الدكتور/ **رمزي سلامه** والدكتور/ **سعيد عبد العزيز** لشمولهم الباحث بالرعاية ويعود لهم الفضل في تتلمذ الباحث في علم المالية العامة.

ولا يفوت الباحث الاشادة بدور الدكتور/ **مصطفى الخواجه** والاستاذ/ **نبيل العربي** لتفضلهما بتقديم النصح والعون للباحث في تطبيقات الجوانب الإحصائية بالدراسة.

كما أتوجه بالشكر والعرفان للأستاذ الدكتور/ **ابراهيم فوزي** رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة لشمولي برعايته منذ توليه رئاسة الهيئة.

وبقلب مفعم بالجميل والعرفان أتقدم بعظيم شكري وتقديري لزوجتي لتشجيعها المستمر في إتمام هذا البحث، كما أتقدم بخالص شكري إلى من كتبت صفحات الرسالة على ضوء ابتسامتهم هبه وعمرو وريهام.

ويسرني في هذا المقام أن أتقدم بخالص شكري إلى اسرة مكتبة الكلية ومركز معلومات قطاع الأعمال العام والمكتب الفني لوزارة قطاع الأعمال العام لما لمسته من عون ومساعدة في الحصول على البيانات التي أعانتني على إتمام البحث.

كما أتوجه بالشكر والعرفان والتقدير إلى الاستاذ/ **حسن سيد جوده** موجه أول اللغة العربية بوزارة التربية والتعليم بالاسكندرية لتفضله بالقيام بمراجعة البحث لغوياً.

أخيراً أتوجه بالشكر والامتنان والتقدير إلى كل من ساهم بالنصح والارشاد في إثراء هذا البحث.

ويشير الباحث إلى أن هذه الرسالة ليست سوى خطوة في بداية طريق البحث وما بها من فضل إنما يعود إلى أساتذة أجلاء وإن كان بها قصور فيرجع مسئوليته على الباحث وحده.

ولا يبقى لي سوى أن أدعو الله أن يتقبل مني هذا العمل وأسأله التوفيق والسداد.

الباحث

المقدمـــة

مشكلة البحث:

أوضحت نتائج التحليل المالي للنشاط الجاري بشركات قطاع الأعمال العام في مصـر عام ١٩٩٤/٩٣ أن عدد ٢٩٩ شركة من بين ٣١١ شركة تعاني من عجـز مـالي بالنشـاط الجاري[١]، وباضافة ايرادات الأوراق المالية وإعانات الدولـة لايـرادات شـركات قطـاع الأعمال العام تحولت ٢١٢ شركة بها عجز مالي بالنشاط الجاري إلى شركات رابحـة إلا أن معدلات العائد المالي بها اتسمت بالانخفاض وتراوحت مابين ٢%، ٤% خلال فترة الدراسـة (١٩٧٤-١٩٩٤/٩٣)، وبلغ عدد الشركات الخاسرة بقطاع الأعمال العـام ٩٩ شـركة عـام ١٩٩٤/٩٣، وبلغت تكاليف اعانات سد العجز والخسائر لشركات قطاع الأعمال العـام ٥٧,٤ مليون جنيه بالاسعار الثابتة عام ١٩٧٤ تمثل ١% من إجمالي استخدامات الموازنـة العامـة للدولة مقابل ١٨١,٩ مليون جنيه عام ١٩٩٤/٩٣ بالأسعار الثابتة عام ١٩٧٤ بنسبة ٤% مـن اجمالي استخدامات الموازنة العامة[٢]، ويرجع انخفاض الاداء بشركات قطاع الأعمال العـام إلى العوامل التالية[٣]:

١ - تغليب اعتبارات الربحية الاجتماعية* على اعتبارات الربحية الاقتصادية فـي تحديـد أسعار السلع والخدمات التي تقدمها شركات قطاع الأعمال العام وذلك تمشياً مع سياسـة الدولة التي تستهدف تخفيف الأعباء عن عاتق جماهير الشعب.

٢ - أعطال المرافق العامة كإنقطاع التيار الكهربائي الذي يؤدي إلى تعطيل الإنتاج.

٣ - سياسات العمالة: أدت سياسة ضمان توظيف القوى العاملة إلى هجرة العمالـة الفنيـة وزيادة العمالة غير الماهرة، فضلاً عن زيادة عدد العاملين بوحدات قطـاع الأعمـال

---

(١) رئاسة مجلس الوزراء، **انجازات قطاع الأعمال العام في ١٩٩٤/٦/٣٠**، (القاهرة: مركز معلومات القطاع العام، ابريل ١٩٩٥)، ص ١-٣١٤.

(٢) وزارة المالية، **الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة**، (القاهرة: ١٩٧٤- ١٩٩٤/٩٣).

(٣) وزارة المالية، **دراسة بشأن تطور الشركات الخاسرة ٧٥-١٩٨١ واسباب الخسائر ومقترحات المركز لعلاجها**، (القاهرة: مركز معلومات القطاع العام، ١٩٨٢)، ص ٦٠٤.

* اقتصرت الدراسة على تحليل المعايير الاقتصادية فقط نتيجة صعوبة تحليل المعايير الاجتماعية التي تضمنتها.

العام مما أسفر عن زيادة بند الأجور – نتيجة قرارات الإصلاح الوظيفي ورفع الأجور سنوياً – دون أن تقابلها في نفس الوقت زيادة مماثلة في الإنتاج.

٤ – أدىعجز السيولة النقدية إلى عدم توفر التمويل اللازم لدفع عجلة الإنتاج بالشركات مما ألجأ تلك الشركات إلى السحب على المكشوف من البنوك وتحميلها أعباء التمويل.

٥ – تكدس المخزون من الإنتاج التام لصعوبة تصريفه بسبب نقص مستوى الجودة وسوء التخزين وزيادة تكاليف الإنتاج.

٦ – تزايد أرصدة المشروعات تحت التنفيذ.

٧ – تزايد قيم الطاقات العاطلة بقطاع الأعمال العام الصناعي.

٨ – ساعد تقادم الآلات على انخفاض الطاقات الإنتاجية للآلات وزيادة، فترات التوقف بسبب إجراء الصيانة والإصلاح المستمر لها لتقادمها وعدم ملاحقتها للتطور التكنولوجي.

٩ – تمثل طريقة تحويل فائض قطاع الأعمال العام للموازنة العامة في أغلب الأحوال، عبئاً على تلك الوحدات مما ساهم في جمود أو تقليص نشاطها الجاري كما أدى إلى ضمور السيولة المطلوبة وهذا ألجأ تلك الوحدات إلى الاقتراض من البنوك أو الحد من نشاطها.

وتعكس العوامل السابقة أمرين يؤثران على المراكز المالية لشركات قطاع الأعمال العام ونتائج حساباتها الختامية.

أولهما: ضعف القدره الايراديه لشركات قطاع الأعمال العام.

ثانيهما: زيادة التكاليف بمعدلات تفوق الايرادات ودون تناسب مع الفوائض الاقتصادية الناتجة عنها.

٢ – **هدف البحث وأهميته:**

يهدف هذا البحث إلى تحقيق أمرين:

١ – دراسة مسئولية شركات قطاع الأعمال العام عن العجز المالي بالموازنة العامة للدولة.

٢ – امكانية الارتفاع بكفاءة الموارد الموظفة بشركات قطاع الأعمال العام بزيادة الإنتاج ورفع مستوى الإنتاجية وزيادة الفوائض المحققة بها، والإقلال من اعتمادها على الموازنة العامة للدولة وذلك بمعالجة المشكلات والمعوقات التي يعاني منها قطاع

الأعمال العام بهدف تخفيض العجز المالي بالموازنة العامة للدولة وذلك من خلال تحديد الأنشطة التي يتولاها كل من القطاع الخاص وقطاع الأعمال العام مما يوضح أهمية الدراسة.

٣ - نتائج الدراسات السابقة:

اتجهت معظم دراسات قطاع الأعمال العام إلى بحث جوانب قانونية أو ادارية او اقتصادية* ، حيث تتمحور الدراسات الاقتصادية حول القضايا الجزئية لسياسات التسعير والعمالة والأجور والتمويل والربحية والتخصيصية.

---

* انظر على سبيل المثال:

١ - د. عبد العزيز السوداني، **التحول إلى القطاع الخاص في مصر والدروس المستفادة من تجارب دول اوروبا الشرقية**، المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال العام، استراتيجيات وأساليب التحول،(الاسكندرية: مركز التنمية الادارية كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، يونيو ١٩٩٢).

٢ - د. عبد العزيز السوداني، **تقييم تجارب الخصخصة في الدول النامية، نموذج تحليل التكلفة والعائد، مؤتمر** الخصخصة ونقل التكنولوجيا والتنمية في مصر، (الاسكندرية: كلية التجارة ١٦-٢٠ مايو ١٩٩٣).

٣ - د. رمزي علي سلامة، **التجربة البريطانية في الخصخصة، الدروس المستفادة**، المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال العام، استراتيجيات وأساليب التحول،(الاسكندرية:مركز التنمية الادارية كلية التجارة جامعة الاسكندرية، يونيو ١٩٩٢).

٤ - د. عبد الرحمن يسري، **التحول إلى القطاع الخاص في مصر لماذا؟ وماهو الأسلوب المناسب، المؤتمر المشترك الأول لقطاع الأعمال العام**، استراتيجيات وأساليب التحول،(الاسكندرية: مركز التنمية الادارية، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، يونيو ١٩٩٢).

٥ - د. سعيد النجار، **نحو استراتيجية قومية للاصلاح الاقتصادي**، طبعة أولى،(القاهرة:دار الشروق، ١٩٩١).

٦ - ابراهيم الدسوقي، **كفاءة استخدام فائض القطاع العام في تمويل التنمية في ج. م. ع خلال الفترة من ٧٤-١٩٨٨/٨٧ دراسة تحليلية**، رسالة ماجستير،(الاسكندرية: كلية التجارة، جامعة الاسكندرية، ١٩٩١).

٧ - د. منى قاسم، "البيئة وكفاءة القطاع العام"، **كتاب الاهرام الاقتصادي العدد ٥٥** (أول سبتمبر ١٩٩٢).

٨ - د. حسن حسني، "مديونيات القطاع العام وانعكاساتها على مجالي الاستثمار والإنتاج" ،القاهرة: **مجلة المدير العربي**، (يوليو ١٩٨٢).

٩ - د. عبد الهادي النجار، **محاولات ترشيد أداء القطاع العام الصناعي الأساسية**، (القاهرة: الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والاحصاء والتشريع، ١٩٧٦).

وانتهت تلك الدراسات – فيما انتهت اليه – إلى أن قطاع الأعمال العام يعتبر عاملاً مؤثراً في المساهمة في إحداث العجز المالي للموازنة العامة للدولة، ويرجع ذلك إلى معاناة غالبية مشروعات قطاع الأعمال العام من عجز مالي متزايد في العمليات الجارية، وانخفاض معدلات العائد المالي نتيجة اتباع الدولة لسياسات اجتماعية لصالح الطبقات غير القادرة مهما كانت نتائجها الاقتصادية على المشروع.

٤ – فروض الدراسة:

تفترض الدراسة ثلاثة فروض أساسية:

* الفرض الأول: ترجع أسباب العجز المالي لشركات قطاع الأعمال العام إلى عدة أسباب منها:

١ – سياسات تسعيرمخرجات ومدخلات شركات قطاع الأعمال العام.

٢ – سياسات العمالة وانخفاض انتاجية عنصر العمل بقطاع الأعمال العام.

٣ – اختلال الهياكل التمويلية.

٤ – تكدس المخزون السلعي من الإنتاج التام.

٥ – الطاقة العاطلة بشركات قطاع الأعمال العام الصناعية.

٦ – الفاقد في شركات قطاع الأعمال العام.

٧ – نمط توزيع فائض قطاع الأعمال العام بين الوحدات المحققة له وبين الموازنة العامة للدولة.

* الفرض الثاني: يؤثر العجز المالي لشركات قطاع الأعمال العام على كل من:

١ – الموازنة العامة للدولة (يؤدي زيادة العجز المالي بشركات قطاع الأعمال العام إلى زيادة العجز المالي للموازنة العامة للدولة).

٢ – هيكل الديون العامة أو القروض التي تعقدها الشركات بضمان الحكومة (تؤدي زيادة ديون شركات قطاع الأعمال العام إلى زيادة الديون القومية).

٣ – الهياكل التمويلية (يؤدي خلل الهياكل التمويلية إلى ازدياد السحب على المكشوف وارتفاع تكلفة الأموال).